



12 جلير 2019

مذكرة ٠٢٠١٩

السيدات والسادة

مديرات ومديري الإدارات المركزية

مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

المديرات والمديرين الإقليميين

الموضوع: تبع برنامج العمل الملزم به أمام صاحب الجلالة.

المرجع: برنامج العمل الذي تم تقديمها أمام صاحب الجلالة بتاريخ 17 شتنبر 2018

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله؛

وبعد، كما هو معلوم فقد انخرطت الوزارة في تنزيل برنامج عمل طموح لتعزيز برامج الدعم الاجتماعي وتحقيق الملاعة بين التكوين والتشغيل، يستمد مضمونه الأساسي من التوجهات الملكية السامية، وخاصة التي تضمنها خطاب ذكرى عيد العرش المجيد وخطاب ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2018.

وقد شكلت هذه التوجهات السامية موضوع برنامج عمل، بأهداف مدققة وأجال محددة، تم تقديمها أمام أنظار صاحب الجلالة نصره الله بتاريخ 17 شتنبر 2018، مع ما صاحب ذلك من اتفاقيات شراكة تم توقيعها بهذه المناسبة. وهي الشراكات التي تعززت بالاتفاقية الإطار مع وزارة الداخلية - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية- في شأن "دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي" التي تم توقيعها أمام أنظار صاحب الجلالة بتاريخ 19 شتنبر 2018؛

وتعزيزا للإجراءات المتخذة من أجل الالتزام الكامل والفعال بالمشاريع والتدابير المعتمدة في إطار برنامج العمل السالف الذكر؛

وترسيخا لتوزيع المهام الذي تضطلع فيه الإدارات المركزية بشكل خاص بمهام بلورة الاستراتيجيات والتوجهات الوطنية الكبرى، والضبط والتوجيه والدعم والتتبع والتقييم والمراقبة، وتتولى فيه الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمصالح التابعة لها، بشكل أساسي، القيام بمهام تنزيل هذه الاستراتيجيات وتدبير المنظومة على المستوى الترابي بمراعاة الخصوصيات المحلية؛

واستحضارا للنهاج التعاقدى بين مختلف مستويات المنظومة، كآلية من آليات الحكومة الجيدة القائمة على تحقيق النتائج وترسيخ المسؤوليات؛

واعتبارا لكون الأوراش المعتمدة تتسم في عمومها بطابع الاستعجال، مما يفرض اعتماد تدبير ناجع لزمن الإنجاز؛

وحيث أن التتبع والتقويم يشكلان وظيفتين رئيسيتين في نجاح عملية تنزيل الأهداف المسطرة، وفق شروط الفعالية والنجاعة واحترام الأجال المسطرة، وكذا مرتكزا أساسيا لتفعيل مبدأ ربط المسؤلية بالمحاسبة؛ يشرفني إخباركم أنه تم اعتماد نظام لتبني المشاريع والتدابير موضوع برنامج العمل الملائم به أمام صاحب الجاللة، يسعى إلى مواكبة عملية التنفيذ بالمتابعة الدقيقة والمنتظمة، الكفيلة بالتحكم في مسار الإنجاز، والرفع من فعالية ونجاعة التدخلات:

1. مركبات نظام التتبع والتقويم

يرتكز نظام التتبع والتقويم المعتمد على ما يلي:

- شمولية نظام التتبع بحيث يشمل المستويات المركزية والجهوية والإقليمية والمحلية، باعتماد توزيع ناجع للأدوار بين مختلف هذه المستويات؛
- إعطاء أهمية للمستويات الميدانية - باعتبار عامل القرب من المؤسسات التعليمية - التي تعتبر المجال الحقيقي لبلورة المشاريع والتدابير المعتمدة على أرض الواقع؛
- اعتماد أدوات مبسطة ترتكز على المعطيات والمؤشرات الأساسية، بما يضمن الفعالية والمرنة في عملية التتبع والتقويم؛
- تكريس المقاربة التصاعدية والمندمجة في عملية التتبع والتقويم؛
- اعتماد دورية متقاربة تسمح بانتظامية عملية التتبع بما يمكن من التحكم في مسار الإنجاز وتدارك التغيرات المحتملة في الوقت المناسب.

وعلى اعتبار أن آلية التتبع والتقويم هاته تروم في جوهرها توفير معطيات ومؤشرات عامة حول وضعية الإنجاز على المستوى الوطني، فهي لا تلغي أدوات التتبع المعتمدة من لدن المديريات المركزية والأكاديميات الجهوية من أجل تبع بعض التدابير والإجراءات في تفاصيلها التقنية الضرورية، فهما آليتان متكاملتان يتعين تحقيق التناصق والاندماج بينهما.

2. مجالات التتبع

يتمحور نظام التتبع حول الأوراش التالية:

1. تعميم وتطوير التعليم الأولي؛
2. تعزيز برامج الدعم الاجتماعي؛
3. توسيع شبكة المدارس الجماعية؛
4. إحداث توسيع شبكة مدارس "الفرصية الثانية" من الجيل الجديد؛
5. إقرار نظام ناجع ونشيط للتوجيه المدرسي والمهني؛
6. إحداث مسارات وتخصصات "رياضة ودراسة" بالسلكين الإعدادي والتأهيلي؛
7. تعزيز التحكم في اللغات الأجنبية.

3. لجن التتبع الجهوية والإقليمية

يتم تشكيل لجنة جهة ولجنة إقليمية يعهد إليها بمهام الإشراف واليقظة والمواكبة والتتابع والتقييم. وفي ضوء ذلك، تتجلى المهام الأساسية لهذه اللجن فيما يلي:

1.3. اللجنة الجهوية

تعمل اللجنة الجهوية تحت إشراف السيد(ة) مدير(ة) الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، باعتباره(ها) المسؤول(ة) الأول(ى) عن تنفيذ المشاريع والتدابير المعتمدة.

وتتولى اللجنة الجهوية بشكل أساسي:

- الإشراف العام على تنفيذ المشاريع والتدابير السالفة الذكر على المستوى الجهوي؛
- إعداد برنامج عمل جهوي متعدد السنوات لتنفيذ المشاريع والتدابير المعتمدة؛
- السهر على تبع حسن سير عملية التنفيذ بشكل منتظم، سواء تعلق الأمر بالتدابير التي تنجز على مستوى الأكاديمية، أو التدابير التي يتم تزيلها على المستوى الإقليمي والمحلى؛
- إيجاد الحلول المناسبة لل العراقيل التي قد تعرّض تقدم الأشغال، واقتراح الحلول الكفيلة بتجاوز الصعوبات التي تخرج عن نطاق اختصاصات الأكاديمية؛
- تجميع ودراسة المعطيات الصادرة عن المديريات الإقليمية، وتحضير وضعيات التتابع الجهوية؛
- دعم وتعزيز قدرات المكلفين بالإنجاز على مستوى الأكاديمية والمصالح التابعة لها؛
- اتخاذ التدابير الضرورية لضمان انخراط واسع ومتواصل للمتدخلين في عملية الإنجاز؛

- التنسيق مع الشركاء على الصعيد الجهوي، وتتبع تنفيذ اتفاقيات الشراكة ذات الصلة بالمشاريع والتدابير المعتمدة؛
 - القيام بزيارات ميدانية لتفقد سير الأشغال في الميدان.

تعمل اللجنة الإقليمية تحت إشراف السيد(ة) المدير(ة) الإقليمي(ة)، باعتباره(ها) المسؤول(ة) الأول(ى) عن تنفيذ المشاريع والتدابير المعتمدة على المستويين الإقليمي والمحلـي.

وتحطّل الجن الإقليميّة بنفس مهام اللجنة الجنوبيّة، وذلك على الصعيد الإقليمي:

- الإشراف العام على تنفيذ المشاريع والتدابير السالفة الذكر على المستويين الإقليمي والمحلّي؛
 - إعداد برنامج عمل إقليمي متعدد السنوات لتنفيذ المشاريع والتدابير المعتمدة؛
 - السهر على تبع حسن سير عملية التنفيذ بشكل منتظم، سواء تعلق الأمر بالتدابير التي تنجز على مستوى المديرية الإقليمية، أو التدابير التي يتم تزيلها على مستوى المؤسسات التعليمية؛
 - إيجاد الحلول المناسبة للعراقيل التي قد تعترض تقدم الأشغال، واقتراح الحلول الكفيلة بتجاوز الصعوبات التي تخرج عن نطاق اختصاصات المديرية الإقليمية؛
 - تجميع ودراسة المعطيات الصادرة عن المؤسسات التعليمية، وتحضير وضعيات التتابع الإقليمية؛
 - دعم وتعزيز قدرات المكلفين بالإنجاز على المستويين الإقليمي والمحلّي؛
 - التنسيق مع الشركاء على الصعيد الإقليمي، وتتبع تنفيذ اتفاقيات الشراكة ذات الصلة بالمشاريع والتدابير المعتمدة؛
 - القيام ب زيارات ميدانية لتفقد سير الأشغال في الميدان.

الآليات التبعية والتقويم

تضمن آليات التتبع " شبكات دورية للتتابع " إلى جانب " تقرير جهوي سنوي " حول حصيلة منجزات الموسم الدراسي (N) وتوقعات الموسم الدراسي الموالي (N+1).

1.4. شبكات التتبع الدورية

ترتبط شبكات التتبع المعتمدة بالأوراش السالفة ذكرها، وتم تعيئتها بشكل دوري من طرف المديريات المركزية المعنية والأكاديميات الجهوية، نهاية كل شهرين، وهو ما يسمح بمتابعة منتظمة لمسار الإنجاز (انظر شبكات التتبع رفقته).

وتقوم المديريات الإقليمية بموافقة الأكاديمية الجهوية بالوضعيات الشهرية الإقليمية، على أساس أن تستثمرها هذه الأخيرة من أجل إعداد وضعية التتبع على المستوى الجهوي.

في ضوء شبكات التتابع المعتمدة، تقوم كل أكاديمية جهوية ببلورة أدوات التتابع الضرورية التي تسمح لها بتجميع المعطيات من لدن المديريات الإقليمية التابعة لها. وعلى نفس المنوال تقوم المديريات الإقليمية بإعداد وتفعيل وضعيات التتابع التي تسمح بتحصيل المعطيات الأساسية من لدن المؤسسات التعليمية.

2.4. التقرير السنوي الجهوي

تعد الأكاديمية الجهوية تقريرا سنويا عند نهاية كل موسم دراسي، يتضمن تقييما عاما لحصيلة منجزات الأكاديمية برسم هذا الموسم الدراسي ارتباطا بالأهداف والتدابير السالفة الذكر، مع تعزيزه بالمؤشرات الرقمية والإحصائيات الضرورية. كما ينبغي أن يتضمن هذا التقرير التوقعات والأوراش المفتوحة برسم الموسم الدراسي الموالي.

3.4. دورية إعداد شبكات وتقارير التتابع

تم موافاة الكتابة العامة بشبكات وتقارير التتابع، في نسختين ورقية ورقمية، وفق الدورية التالية:

- بالنسبة لشبكات التتابع الدوري: تقوم المديريات المركزية المعنية والأكاديميات الجهوية بتعبئة هذه الوضعيات وتحيين معطياتها نهاية كل شهرين (أكتوبر، ديسمبر، فبراير، أبريل، يونيو) على أن توفي الكتابة العامة بها قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي (نونبر، يناير، مارس، ماي، يوليوز)؛
- بالنسبة للتقرير الجهوي السنوي: يبعث هذا التقرير إلى الكتابة العامة قبل منتصف شهر يوليوز من كل سنة.

وعليه، واعتبارا للأهمية القصوى التي يكتسيها الموضوع، أهيب بكل المسؤولات والمسؤولين المركزيين والجهويين والإقليميين اتخاذ كل التدابير الضرورية لتطبيق فحوى هذه المذكرة، بما يتطلبه الأمر من عناية واهتمام بالغين، والسلام.

